نفس شيا اي لانقضي والاصل فيها قبل الاجماع اية قاتلوا الذين
لايؤمنون الاية وقد اخذها النبي صلى الله عليه وسلم من مجوس
هجر وقال سنوا بهم سنة اهل الكتاب كما رواه البخاري ومن اهل المعنى ا
نجران كما رواه ابو داود والمعنى في ذلك ان في اخذها مهونة لنا اي اجر وهم
واهانة لهم وبما يجلهم مذكل علي الاسلام وفسر اعطا الجزية في حرى اهل
الاية بالتزامها والصغار بالتزام احكامنا واركانها خمسة عاقد الكتاب
ومعقود له ومكان ومال وصيغة ويشرط في الصيغة وهي الركن الي ي في عقد
الاول ما مر في شرطها في البيع والصيغة ايجاب كاقررتكم او اذنت في فين حل ذ
اقامتكم بدارنا مثلا علي ان تلتزموا كذا اجزية وتنقاد والحكم انه يجتهم
وقبولا نحو قبلنا او رضينا ويشرط في العاقد كونه اما ما يعقد بنفسه حل منا
او نيابيه ثم شرع في المصرف في شروط المعقود له وهو الركن الثاني بقوله لكنهم
وشرائط وجوب ضرب الجزية علي الكفار المعقود لهم خمس
خصال الاولي البلوغ والثانية العقل فلا يصح عقدها مع صبي
ولا مجنون ولا من وليهما لعدم تكليفهما ولا جزية عليهما وان
كان المجنون بالغا ولو بعد عقد الجزية ان اطبق جنونه فان
تقطع جنونه وكان قليلا كساعة من شهر لزمته ولا عبرة بهذا
الزمن اليسير وكذا الاثر اليسير من الافاقة كما جثه بعضهم وان
كان كثيرا كيوم ويوم فالاصح تلفق زمن الافاقة فاذا بلغ سنة
وجبت جزيتها والثالثة الحرية فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو
مبعضا ولا جزية علي متمحض الرق اجماعا ولا علي المبعض علي
المذهب والرابعة الذكورية فلا يصح عقدها مع امرأة وولاه
جزية عليها لقوله تعالي قاتلوا الذين لايؤمنون بالله الي قوله
وهم صاغرون وهو خطاب للذكور وحكي ابن المنذر فيه الاجماع
وروي البيهقي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الي امرا الاجناد
لاتوخذ الجزية من النساء والصبيان ولا من خنثي ولا جزية عليه

لاحتمال

لاحتمال كونه انثي فان بانت ذكورته وقد عقد له الجزية طالبناه
بجزية المدة الماضية عملا بما في نفس الامر خلافا لما لو دخله
حربي دارنا وبقي مدة ثم اظهر انه كان اخذ منه شيا لما مضي
لعدم عقد الجزية له والخنثي كذلك اذا بانت ذكورته ولم تعقد له
الجزية وعلي هذا التفصيل يحمل اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح
عدمه والخامسة ان يكون المعقود معه من اهل الكتاب كاليهودي
والنصاري من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين
بعد نسخه لاصل اهل الكتاب وقد قال تعالي قاتلوا الذين لايؤمنون
الي ان قال من الذين اوتوا الكتاب حتي يعطوا الجزية او من له
شبهة كتاب كالمجوسي لانه صلى الله عليه وسلم اخذها منهم
وقال سنوا بهم سنة اهل الكتاب ولان لهم شبهة كتاب وكذا تعقد
لاولاد من تهودا او تنصر قبل النسخ لدينه ولو بعد التبديل وان لم
يحتنبوا المبدل منه تغليبا لحقن الدم ولا تحل ذبيحتهم ولا مناكحتهم
لان الاصل في الميتات والابضاع التحريم وتعقد ايضا لمن شككنا
في وقت تهوده او تنصره فلم نعرف ادخل او في ذلك الدين قبل النسخ
او بعده تغليبا لحقن الدم كالمجوسي وبذلك جزم الصحابة رضي الله
عنهم في نصاري العرب واما الصابية والسامرة فيعقد لهم الجزية
ان لم تكفرهم اليهود والنصاري ولم يخالفوهم في اصل كبير
والا فلا تعقد لهم وكذا تعقد لهم لو اشكل امرهم وتعقد لزاعم
التمسك بصحف ابراهيم وصحف شيث وهو ابن ادم لصلبه وزبور
داود لان الله تعالي انزل عليهم صحفا قال صحف ابراهيم وموسي
وقال وانه لفي زبر الاولين وتسمي كتبا كما نص عليه الشافعي رضي
الله عنه فاندرجت في قوله تعالي من الذين اوتوا الكتاب وهب
احد ابويه كتابي والاخر وثني تغليبا لحقن الدم وحرم ذبيحتهم
احتياطا واما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان و

يصح رجوعه للمجوسي
ولمن تهود او تنصر قبل
سيد التبديل اه بقيله

ان لم تكفرهم اه بقيد

اي كل من التمسك
باحد ابويه الخ اه بقيله